

التضخم في مصر يتباطأ إلى 25.7% في يوليو



الجمعة 9 أغسطس 2024 06:43 م

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أن معدل التضخم في مصر تباطأ إلى 25.7% في يوليو من 27.5% في يونيو مسجلاً تباطؤاً أسرع من توقعات المحللين وعلى أساس شهري، انخفضت الأسعار 0.4% في يوليو نزولاً من 1.6% في يونيو

وتراجعت أسعار المواد الغذائية 0.3% في يوليو رغم أنها لا تزال أعلى بنسبة 28.5% عن العام الماضي

وتوقع استطلاع للرأي شمل 18 محلاً أن يتراجع التضخم إلى متوسط 26.6% في يوليو مما يطيل أمد التباطؤ الذي بدأ في سبتمبر/ أيلول عندما بلغ التضخم ذروة عند 38%.

واتجهت مصر لتشدّد السياسة النقدية بموجب حزمة دعم مالي بقيمة ثمانية مليارات دولار من صندوق النقد الدولي وقعتها في مارس / آذار، بينما يتضمن البرنامج رفع أسعار مجموعة من السلع والخدمات وتحرير سعر صرف الجنيه المصري ليجري تداوله وفقاً لقوى العرض والطلب

ورفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة 600 نقطة أساس في السادس من مارس، ليصل إجمالي زيادات أسعار الفائدة في عام 2024 إلى 800 نقطة أساس

وزادت الحكومة أسعار بعض المنتجات المدعومة للحد من عجز الموازنة الذي بلغ 505 مليارات جنيه مصري (10.27 مليار دولار) في موازنة بلغت 3.016 تريليونات جنيه في العام المالي الذي انتهى في 30 يونيو

وفي الأول من يونيو، رفعت حكومة الانقلاب سعر الخبز المدعم 300% وفي 25 يوليو رفعت سعر الوقود بنسبة تصل إلى 15%.

وتستهدف الحكومة خفض معدلات التضخم إلى 15%، بتأكيدها تشجيع الصناعة الوطنية والقطاع الخاص، وتوسيع مشروعاته وزيادة الإنتاج

بينما يؤكد المنتجون أن استمرار أزمة الدولار يظل العقبة الكؤود أمام الشركات كافة، والتي تنقل آثارها إلى الموزعين والمستهلكين

وتعكس الزيادة المحلية في سعر الدولار المنخفض عالمياً بالأساس حالة الخصومية التي يشهدها الاقتصاد المصري، رغم تلقيه دعماً مالياً من صندوق النقد ضمن قرض قيمته ثمانية مليارات دولار

وتراهن حكومة الانقلاب على توجه صندوق النقد الدولي لإغفائها من مصروفات تأمين المخاطر على الديون الحكومية، بقيمة 2% وتمكنها من مبادلة الديون المستحقة سريعة الأجل، بأخرى متوسطة أو طويلة الأجل، بفوائد بنكية أقل، تمكن البنك المركزي من التنازل عن أنفاسه، والحفاظ على قيمة الجنيه المتراجعة، أمام الدولار والعملية الصعبة